مقصوما قيل اما وجوبا كما يكون الانبياء فلا واما ان يكون
محفوظا حتى لا يصر على الذنوب وان حصلت صغائر او زلات
في اوقات فلا يمنع في وصفهم قال ولقد قيل للجنيد
ايزني العارف فاطرق ملبا ثم رفع راسه وقال وكان
امر الله قدرا مقدورا قال فهذا كلام منصف فكما يجوز
على غيرهم المعاصي بالابتداع وغير ذلك يجوز عليهم البدع
فالواجب علينا ان نقف مع الاقتداء بمن يمتنع عليه
الخطا ونقف على الافتاء بمن يجوز عليه اذا ظهر في
الاقتداء به اشكال بل نعرض ما جاء عن الائمة على الكتاب
والسنة فما قبلاه قبلناه وما علمناه علمناه به اذ قام
لنا الدليل على اتباع الشارع ولم يقم لنا دليل على اتباع
اقوال الفقهاء والصوفية واعمالهم الا بعد عرضها وبذلك
رضي شيوخهم وان ما جاء به صاحب الوجد والذوق
من العلوم والاحوال والفهوم يعرض على الكتاب والسنة
فان قبلاه صح والا لم يصح قال ثم نقول ثانيا اذا نظرنا
في رسومهم التي حدودوها واعمالهم التي امتازوا بها عن
غيرهم بحسن الظن والتماس احسن المخارج ولم
نعرف له مخرجا فالواجب التوقف على الاقتداء وان كانوا
من جنس من يقتدى بهم لا ارادله ولا اعتراض عليه
بل لان الفهم وجه رجوعه الى القواعد الشرعية كما فهمنا
غيره لم قال بعد كلام فوجب بحسب الجريان على آرائهم

في السلوك

في السلوك ان لا يعمل بما رسموه بما فيه معارضة بادنى الذرع
ونلون في ذلك متبعين لآثارهم مهتدين بانوارهم خلافا
لمن يعرض عن الادلة ويجمد على تقليدهم فيما لا يصح تقليدهم
فيه على مذاهبهم فالادلة الشرعية والانظار العقلية
والرسوم الصوفية تزمه وترده وتحمد من تحرى واحتاط
وتوقف عند الاشتباه واستبرا لدينه وعرضه وهو من
ملكون العلم وبالله التوفيق انها الباب الثالث
في اقسام المفتين وصفاتهم ومن ضواحل الافتاء وما
يعتبر من فتاويهم والكلام على ذلك في موضعين
احدهما في درجة المفتين واقسامهم والثاني في شروط
الافتاء واذا استلزم احدهما الاخر فاعلم ان قد
الم بجميع ذلك على اكمل وجه الامام ابن مرشد فيما اجاب
به من سئله عن الفتوى وصفة المفتي ونصه الذي
اقول به في ذلك ان الجماعة التي تنسب الى العلوم وتتميز
عن جملة العلوم بالمحفوظ والمفهوم تنقسم الى ثلاثة
طوائف فطائفة منهم اعتقدت صحة مذهب مالك
تقليدا بغير دليل فاخذت انفسها بالحفظ مجردا قوله
واقوال اصحابه في مسائل الفقه دون التفقه في معانيها
بتمييز الصحيح منها والسقيم وطائفة اعتقدت صحة
مذهبه بما بان لها من صحة اصوله التي بناه عليها فاخذت
انفسها بحفظ مجرد اقواله واقوال اصحابه في مسائل الفقه

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)